المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/١١/٢٣ الموافق ١٨ ربيع الآخر ١٤٤٣هـ العدد ٥١٧ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

قراءة في تقرير «بتسيلم»: استيلاء إسرائيل على الأراضي في الضفة الغربية من خلال عنف المستوطنين!

صفحة (٢)

عن تقنية عمليات التجسّس والتعقّب: تحويل فلسطين إلى مختبر للرقابة الإسرائيلية!

صفحة (٤)

محاكمة نتنياهو: «الرحلة» في أولها. (أ.ف.ب)

خمس سنوات على بدء التحقيقات ضد نتنياهو.. محاكمته في بدايتها ونهايتها بعيدة!

كتب برهوم جرايسي:

يؤكد سير محاكمة بنيامين نتنياهو، التي افتتحت في شتاء العام الجاري، أن هذه القضية ما زال أمامها سنوات لا يمكن حصرها، حتى الوصول إلى خط النهاية الأخير، ما يعني أنه من السابق لأوانه الحديث عن غياب نتنياهو عن المشهد السياسي الإسرائيلي في المدى المنظور، إلا إذا قرر بنفسه التنحي؛ لأن كل المؤشرات تدل على أنه يعتزم خوض المنافسة على رئاسة حزب الليكود بقوة، لربما في العام المقبل، مستندا إلى واقع أن لا منافس جدياً له في الليكود قادر على الإطاحة به؛ ورغم كل هذا، فإن مكانة نتنياهو لم تعد على حالها، وستتراجع كلما طالت فترة ابتعاده عن كرسي رئاسة الحكومة.

ومن المفترض أن تبدأ هذا الأسبوع أمام المحكمة المركزية في تل أبيب، إفادة شاهد الملك من قبل النيابة نير حيفتس، وهو أحد أبرز شهود النيابة في الملفات الثلاثة التي يواجهها نتنياهو، وقد تستمر إفادته واستجوابه من طاقم الدفاع عدة أسابيع. وحيفتس كان مستشارا إعلاميا لنتنياهو، ومقرّباً من العائلة، وشهادته المركزية ستكون في الملفات الثلاثة. وتم تأجيلها من الأسبوع الماضي إلى هذا الأسبوع، بعد أن طلبت سكرتيرة لشاؤول ألوفيتش، المتهم مع نتنياهو في واحدة من القضايا الثلاث، تقديم شهادة جديدة، وقبلت النيابة الاستماع إلى إفادتها، وقيل إنها تضم معلومات جديدة تتعلق بالقضية الأولى.

التهم ضد نتنياهو

يواجه نتنياهو تهمة تلقي الرشوة وخيانة الأمانة، في القضية المسماة «ملف ٤٠٠٠»، وهي تدور حول تسهيلات ضريبية واقتصادية كبيرة، سعى لها نتنياهو لصالح الثري شاؤول ألوفيتش، الذي كان صاحب السيطرة بالأسهم على شركة الاتصالات الأرضية «بيزك»، في مقابل أن يحصل نتنياهو على تغطية ودّية في موقع «واللا» الإخباري، الذي كان يملكه ألوفيتش. وفي هذا الملف أوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو حول تلقي رشوة وخرق الأمانة. وقد قبلت النيابة بهذه التوصية كاملة.

كما يواجه نتنياهو تهمتي خيانة الأمانة وخرق الثقة في قضيتين أخريين، أولهما القضية التي عُرفت بكنية «ملف ١٠٠٠»، التي بموجبها، تلقى نتنياهو «هدايا» بمئات آلاف الدولارات من صديقه الثري الأميركي الإسرائيلي أرنون ميلتشين، وفي المقابل ساعد نتنياهو الثري بالحصول على تسهيلات ضريبية. وفي هذه القضية، أوصت الشرطة بمحاكمة نتنياهو بخرق الأمانة وتلقي الرشوة، إلا أن توصية النيابة أسقطت تهمة الرشوة، وأبقت على خرق الأمانة، وهذا القرار الأخير الذي تبناه المستشار القانوني للحكومة، بصفته المدعي العام الأعلى.

والقضية الثانية التي ستوجه فيها لنتنياهو تهمة خيانة الأمانة وخرق الثقة، هي القضية التي عُرفت بكنية «الملف ٢٠٠٠»، ومؤداها أن نتنياهو أجرى مفاوضات مع ناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أرنون موزس، كي تكون توجهات الصحيفة ودّية، لدى تغطيتها الأخبار عن نتنياهو، وفي المقابل يسعى نتنياهو لسن قانون يحد من انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية، رغم أنها المدافع الأكبر عن نتنياهو. وفي هذه القضية، أوصت الشرطة بمحاكمة نتنياهو بالحصول على رشوة وخرق الأمانة، وقد قبلت النيابة العامة بتوصية الشرطة كاملة، إلا أن المستشار القانوني للحكومة أسقط تهمة الرشوة في هذه القضية، في الوقت الذي ستوجه فيه لناشر «يديعوت أحرونوت» تهمة عرض رشوة.

خمس سنوات

في الشهر المقبل، كانون الثاني، يكون قد مرّت على بدء التحقيقات العلنية مع من كان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خمس سنوات، وكانت القضية الأولى في تلك الأيام، ما عُرفت لاحقا بكنية «الملف ١٠٠٠»، أو ملف الهدايا، التي تلقاها هو وزوجته من الثري اليهودي الأميركي الإسرائيلي أرنون ميلتشين.

وكانت تلك التحقيقات العلنية قد سبقتها أشهر من التحقيقات السرية، حتى أجاز المستشار القانوني للحكومة ببدء التحقيق مع نتنياهو وزوجته، وعدد من العاملين في محيطه.

ونذكر كيف أن وسائل الإعلام وقفت على أقدامها بتغطية مكثفة، واصطف المحللون الواحد تلو الآخر، بغالبيتهم الساحقة، إن لم يكن كلهم، معتقدين أن هذه نهاية نتنياهو السياسية، وأنه قد لا يكمل عامه التالي في منصبه. وكما يبدو كانوا يستندون إلى تجارب سابقة، مثل رئيس الحكومة الأسبق، إيهود أولمرت، الذي لم ينتظر قرارا باتهامه من المستشار القانوني حتى سارع للإعلان عن استقالته من منصبه. وسبقه رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين في العام ١٩٧٧، حينما أعلن عن فتح تحقيق بخصوص حساب بنكي في الخارج لزوجته، وسارع للاستقالة.

إلا أن هذا ليس هو الحال لدى نتنياهو، الذي جرى التحقيق معه في قضيتين أخريين، وأتم أربع سنوات لحكومته تلك، حتى انتخابات العام ٢٠١٩، وكانت الأولى ضمن ٤ جولات انتخابية في غضون ٢٣ شهرا، تعززت في كل واحدة منها قوة الليكود كحزب؛ إلا أن نتنياهو لم ينجح في تشكيل حكومة ثابتة، فالحكومة التي شكلها في أيار العام ٢٠٢٠ مع رئيس حزب «أزرق أبيض»، بيني غانتس، انقلب عليها نتنياهو بنفسه لحساباته الشخصية، معتقدا أن انتخابات رابعة ستأتي له بأغلبية مطلقة مع حلفائه.

ونتنياهو لم يعزز قوته وقوة حزبه في الجولات الانتخابية الأربع فحسب، بل قلب كل السيناريوهات والتوقعات، التي كانت تعتقد أنه ما أن يدخل إلى قاعة المحاكمة، حتى ستبدأ شعبيته بالتراجع، لأن هذا لم يتم والجمهور الإسرائيلي قال كلمته بشأن نظرته لقضايا فساد نتنياهو، منذ الجولة الأولى للانتخابات في نيسان ٢٠١٩.

إن نتيجة نتنياهو الانتخابية، ومعها أنه ما زال الأفضل والأنسب في استطلاعات الرأي لتولي رئاسة الحكومة، رغم أنها في نسب تحوم ما بين ٣٢٪ إلى ٣٨٪، من بين عدة أسماء، وترتفع نسبته كلما تقلص عدد الأسماء المطروحة، بالإمكان تفسيرها في عدة سياقات، من بينها كعنصر هام الارتفاع الحاد في عدد ونسبة مصوتي أحزاب اليمين الاستيطاني، والتي تشمل قائمتي المتدينين المتزمتين (الحريديم)، وحصلت هذه الأحزاب في انتخابات آذار العام الجاري، مجتمعة، على ٧٢ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، وبضمن هذه الأحزاب ثمة أحزاب تعارض شخص نتنياهو وليس حزبه الليكود.

الأمر الآخر، الذي من الممكن أخذه بالحسبان، أن قضايا الفساد الثلاث، ليست فيها تُهم حصوله على مال رشوة مباشرة، وفي نظر الجمهور فإن الهدايا، من سيجار فاخر وزجاجات شمبانيا (رغم كميتها الكبيرة)، ليست رشوة بالمفهوم التقليدي للرشوة.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية، هو أنه في سنوات حُكم نتنياهو الـ ١٢، أدار سياسة اقتصادية سخيّة لصالح حيتان المال المسيطرين على الاقتصاد ووسائل الإعلام، وماكنات صناعة الرأي العام، وأيضا رفع مستوى معيشة الشرائح الوسطى العليا، والشرائح الميسورة. ومن يدقق في تقارير الفقر الرسمية الصادرة سنويا، سيجد أن نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم، تتراوح ما بين ٨٪ إلى ٩٪، وهي نسب فقر قريبة من شمال أوروبا، كما أنه بحسب التقارير ذاتها، فإن الفقر بين هؤلاء ليس عميقا، خلافا للفقر بين العرب (٤٥٪) ونسبة مشابهة لدى الحريديم.

مصير نتنياهو ومكانته في الليكود

القاعدة المنطقية تقول إنه كلما طال عمر الحكومة الحالية، واستمر جلوس نتنياهو على مقعد رئيس المعارضة بعيدا عن رأس الهرم، فإن مكانته من المفترض أن تتراجع، وهذا يعود إلى عاملين اثنين: تقدم سير المحاكمة، رغم أنها تتحرك ببطء، ولا أحد يتوقع متى ستنتهي، وقد تحتاج لسنوات حتى بلوغ خط النهاية الأخير.

والعامل الثاني هو عامل الجيل، إذ أن نتنياهو دخل في شهر تشرين الأول الماضي عامه الـ ٧٣، رغم أنه سبقه في رئاسة الحكومة ثلاثة رؤساء في جيله وأكبر، دافيد بن غوريون وإسحاق شمير، وأريئيل شارون. ونتنياهو لا يعاني من أوضاع صحية سيئة، ما يقلل من شأن عامل الجيل.

وتحدثت تقارير عديدة ظهرت في الأسابيع الأخيرة عن حالة تململ في صفوف الليكود، بغالبيتها هي عبارة عن همس في الغرف المغلقة، تتهم نتنياهو شخصيا بإبعاد حزب الليكود عن الحكومة. ففريق الوزراء الذي جلس حول طاولة الحكومة على مدى ١٢ عاما، وكان من حول كل وزير طاقم مستشارين وموظفين، يجدون أنفسهم في صفوف أعضاء الكنيست في المعارضة، بدون قدرة على المشاركة في دوائر القرار.

وأكثر من هذا، لكل هؤلاء ارتباطات مع كبار مستثمرين وحيتان مال، ساهموا في دعمهم ماديا للوصول الى دوائر القرار، إلا أنهم في الوضع الحالي ليس بمقدورهم تقديم شيء، ما قد ينعكس عليهم سلبا. وهذا توصيف دقيق لا يظهر على السطح، ولكنه واقع حال السياسة الإسرائيلية، بشكل خاص في العقود الثلاثة الأخيرة.

وكما قلنا من قبل في تقارير سابقة، فإن ما يخدم نتنياهو هو أنه لا توجد شخصية واحدة في الليكود قادرة على تهديد وجوده في منصب رئيس الحزب. وهذا لم يأت من فراغ، وليس لأن شخصية نتنياهو نموذجية الى هذا الحد، التي يصعب إيجاد بديل لها. بل هذه نتيجة فعل فاعل، نتيجة ممارسات نتنياهو منذ أن عاد لرئاسة الحزب في نهايات العام ٢٠٠٥، فقد عمل بشكل تدريجي على كسر وإبعاد الحلقات المعارضة لشخصه، أو لنقل إنها تنافسه على رئاسة الحزب. والقائمة تطول، رغم أن فيها أسماء ليست جديدة. والأمر الآخر الذي أقدم عليه نتنياهو تدريجيا، هو تصفية التيار الأيديولوجي القديم لحزب حيروت، المؤسس لحزب الليكود. وكانت عملية الإبعاد الأكبر لأبرز شخصيات هذا التيار، قد تمت تمهيدا للانتخابات البرلمانية، للكنيست الـ ١٩، التي جرت في العام ٢٠١٣، فتلك الشخصيات كانت تقف حصنا في وجه نتنياهو، حينما أراد الانفلات على أسس النظام، والحديث حول شخصيات يمين متشدد عقائدي، ولكن في ذات الوقت حرصت على ضمان جهاز حكم مع ملامح ديمقراطية، مثل جهاز القضاء، ومكانة البرلمان.

بعد مرور أكثر من خمسة أشهر، على حصول الحكومة الحالية على الثقة في الكنيست، في ١٢ حزيران الماضي، وكسر رهانات نتنياهو والمقربين منه، بأن هذه حكومة لن تصمد لأكثر من بضعة أسابيع، لا تلوح في الأفق انتخابات داخلية في الليكود. وقالت تقارير إن نتنياهو معني بانتخابات سريعة، بهدف تثبيت مكانته، إلا أن من قرروا منافسته يعارضون اجراء الانتخابات قريبا.

وهذا الرفض قائم على أمرين، أولهما هو عادي في الحالات الأخرى، أن كل منافس يحتاج لوقت للاستعداد للمنافسة. وفي حالة الليكود القائمة، فإن المنافسين يعرفون أنه كلما طالما الزمن، فإن مكانة نتنياهو ستتراجع أيضا في الليكود، ولكن هذا لا يعني اطلاقا أن مصير نتنياهو قد حُسم، وهو صاحب الاحتمالات الأكبر بالفوز في الانتخابات الداخلية، وفق الظروف القائمة حاليا، ولكن قد لا ينعم بالنتيجة التي حصل عليها في نهاية العام ٢٠٢٠، حينما نافسه جدعون ساعر، وحصل نتنياهو على ٧٢٪.

في كل الأحوال، فإن نتنياهو دخل في الحلقة الأخيرة في سدة القيادة، فإن عاد لرئاسة الحزب ورئاسة الحكومة في الفترة المقبلة، فستكون هذه الجولة الأخيرة له. ومن بعده لن يبقى الليكود على حاله، فهذا الحزب الذي سار كالقطيع خلف الزعيم الأوحد، لن يكون أمامه زعيم قادر على توحيد الحزب كله من حوله، لتعود ظاهرة التيارات ومراكز القوى المتناحرة في الحزب، كما كانت عليه حتى منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، وعادت لفترة قصيرة في سنوات الألفين الأولى.

كلمة في البداية

NSO والعلاقات الوثيقة مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية!

بقلم: أنطوان شلحت

كان من أبرز تداعيات قرار وزارة التجارة الأميركية، في أول أسبوع من شهر تشرين الثاني الحالي، والذي قضى بإدراج شركتي سايبر هجومي إسرائيليتين لأهداف التجسس هما NSO وكانديرو ضمن قائمة الجهات التي تتناقض نشاطاتها مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة، إشهار العلاقة الوثيقة القائمة بين الشركة الأولى والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية. ففي إثر هذا القرار الأميركي، أكد مسؤولان إسرائيليان رفيعا المستوى أن الحكومة الإسرائيلية تعتبر برنامج «بيغاسوس» للتجسّس عبر الهواتف الخليوية، والذي طورته شركة NSO الإسرائيلية، عنصراً مهماً وحاسماً في سياستها الخارجية، وأشارا إلى أنها تقوم بممارسة ضغوط على الإدارة الأميركية من أجل إزالة هذه الشركة (وكذلك شركة كانديرو) من القائمة السوداء للشركات التي تعمل ضد مصالح الأمن القومي الأميركي.

ووفقاً لتصريحات أدلى بها هذان المسؤولان إلى صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، فإن الحملة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من أجل إزالة العقوبات المفروضة على NSO وكانديرو، تسعى بالأساس لإقناع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بأن نشاطات الشركتين لا تزال ذات أهمية كبيرة للأمن القومي لكلا البلدين، وأشارا إلى أن إسرائيل تؤكد في الوقت عينه أنها على استعداد للالتزام بإشراف أكثر صرامةً على ترخيص برنامج «بيغاسوس». بالإضافة إلى ذلك ذكرت الصحيفة الأميركية أن ديوانيْ رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع في إسرائيل نفيا استخدام برنامج «بيغاسوس» لاختراق هواتف أشخاص فلسطينيين يعملون في مؤسسات حقوقية، وفي وزارة الخارجية الفلسطينية، كما ورد في تقرير نشرته وسائل إعلام أجنبية. وقال المسؤولان الإسرائيليان إن حقيقة أن مثل هذه التقارير أدت إلى حدوث خرق في العلاقات مع الولايات المتحدة أثارت قلق الحكومة الإسرائيلية. وأكدا أنه إذا كانت الولايات المتحدة تتهم NSO بالعمل ضد مصالحها فإنها تتهم، ضمنياً، إسرائيل التي تشرف على ترخيص البرنامج بفعل الشيء نفسه.

وللعلم، NSO هي الأحرف الأولى من أسماء الشركاء الثلاثة مؤسسي هذه الشركة ومالكيها، وهم: نيف كرمي، شاليف خوليو وعومري لافي. وموضوع العلاقات الوثيقة جداً بين هذه الشركة والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية الرسمية كان موضوع عدة تحقيقات في الآونة الأخيرة. ويتبيّن من بعض هذه التحقيقات أنه في بداية العام الفائت، ٢٠٢٠، ضمت الشركة إلى صفوفها، بسرعة واضحة، العميد أريئيلا بن أبراهام التي أشغلت، حتى تلك اللحظة، منصب رئيس الرقابة العسكرية (وهي إحدى أذرع شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي - «أمان»)، وأوكلت إليها منصب «مديرة وحدة العلاقات مع الجمهور». وبدأت المفاوضات بين الشركة وبن أبراهام قبل أن تخلع هذه الأخيرة بزتها العسكرية، بل لجأت إلى تبكير موعد إنهائها إشغال المنصب العسكري من أجل الانتقال إلى الشركة الجديدة. وبعد ذلك بأيام معدودة، جندت الشركة شارون شالوم، رئيس طاقم وزارة الدفاع الذي عيّنه وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان، لكي يشغل منصب «مدير قسم السياسات الدولية» في الشركة. وقبل ذلك بشهرين كانت الشركة قد أنهت تعاقدها مع مكتب العلاقات العامة الذي كانت تتعامل معه وانتقلت إلى مكتب آخر هو MFU، الذي يملكه عوديد هرشكوفيتش، نائب الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي سابقاً. وبذا فإنه في غضون شهرين اثنين، أقامت NSO منظومة جديدة للعلاقات الخارجية، كان جميع العاملين فيها من خريجي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وهم ليسوا مجرد خريجين عاديين وإنما خريجون حديثاً جداً. وبموجب أحد التحقيقات فإن السياق الفوري لهذه الخطوة واضح تماماً؛ حيث وجدت NSO نفسها تحت وطأة هجمة واسعة من جانب الرأي العام مع بدء ظهور ضحايا منظومة الرصد والتعقب التي باعتها (إلى جهات مختلفة) للعلن، ثم تقديم دعاوى قضائية ضدها، وانكشاف نشاطها ليس في دول «العالم الثالث» فحسب إنما أيضاً في دول «العالم الأول».

وأكد تحقيق آخر أن فحص العلاقات الوثيقة جداً بين NSO والأجهزة الأمنية الرسمية في إسرائيل ينبغي أن يجري في سياق أوسع وأعمق، سابق لهذه الكشوفات الأخيرة. وهو سياق منظومة متشعبة من المصالح المتقاطعة والمتداخلة بين الشركة وحكومات إسرائيل التي بدأت تجد نفسها أكثر عزلة في العالم الغربي باستمرار وبصورة متزايدة، وباتت في أثناء عمليات تصويت تُجرى في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى مضطرة إلى الاعتماد على أصوات دول هي موضع شكوك متزايدة. في هذا السياق، أيضاً، تزدهر العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والأنظمة الاستبدادية في بعض دول الخليج العربي وفي أميركا الجنوبية وأفريقيا. وأي مقابل يمكن لإسرائيل أن تعرض على تلك الأنظمة أفضل من تقنيات الرصد والتعقب؟ ويؤكد التحقيق أنه في ضوء هذا فإن المعادلة التي تشكلت هي التالية: تقترح الدولة على NSO (لكن ليس عليها وحدها فقط) ما يلي: خذوا رخصة تصدير إلى هذه الأنظمة القذرة، أنتم ستجنون أرباحاً بملايين الدولارات، ونحن سنكسب شركاء مخلصين في طريقنا السياسية!

وكان بالإمكان الاستدلال على مدى عمق وقوة هذا التكافل من ردة فعل إسرائيل على الدعوى التي تقدمت بها منظمة العفو الدولية «أمنستي» وطالبت في إطارها بسحب رخصة تصدير برمجية التجسس الاختراقية «بيغاسوس»، من إصدار شركة NSO (وهي البرمجية التي استُخدمت في ملاحقة واعتقال ناشطين في مجال حقوق الإنسان في دول عديدة). فقد طالبت إسرائيل، في ردها على هذه الدعوى، بأن تجري مناقشتها والنظر فيها في نطاق جلسات سرية مغلقة، ذلك أن لدولة إسرائيل ولشركة NSO أسراراً مشتركة ولا ترغبان في رفع النقاب عن حيثياتها وتفاصيلها. وحين استجابت المحكمة لهذا الطلب، فقد أكدت ما يعتمل تحت السطح: ليس ثمة فصل حقيقي بين المصالح الأمنية الإسرائيلية في تصدير السايبر الهجومي وبين المصالح التجارية لشركة NSO. إنها تغطية متبادلة بدماء الأبرياء. وتجسدت شراكة الطريق هذه حين ادعى المدير العام لشركة NSO، شاليف خوليو، خلال النظر في إحدى الدعاوى القضائية ضدها، بأن المدّعين هم «منظمات معادية تنشط ضدنا كجزء من معركة أوسع غايتها الإضرار بالشركة نفسها وبدولة إسرائيل». وبذا أضحت حجة معاداة السامية كادعاء دفاعي انعكاسي، من جانب الدعاية الإسرائيلية، مكوّناً أساسياً في العلاقات العامة لدى الشركة.

كما يُشار إلى أن رئيسة هذه الشركة، شيري دوليف، هي صديقة شخصية مقربة لأييلت شاكيد وزيرة الداخلية الإسرائيلية الحالية، كما أنها من معارف رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت نفسه.

وشركة NSO ليست وحيدة بالطبع، إذ ثمة شركات أخرى عديدة مثلها تجرّ كل واحدة منها وراءها سلسلة كريهة من الجرائم في خدمة الأنظمة المستبدة. وسبق لأستاذ الألسنية في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع، عيدان لانْداو، أن أجرى دراسة مطوّلة حول هذه الشركات والمنظمات توقف بالتفصيل فيها عند ما أسماها «ظاهرة البلطجة السلطوية المُخصخصة للمهمات القذرة (الـ«بسملق»)»، مشيراً إلى أنها ازدهرت في إسرائيل خلال العقدين الفائتين بغية تطبيق سياسة نظام حكمها اليميني، وبالأساس فيما يرتبط بسرقة الأرض الفلسطينية، وبقمع أي معارضة داخلية لهذه السياسة يمكن أن تشكل سنداً للمعارضة من الخارج. وتتكرّر في كل هذه الشركات والمنظمات المكوّنات التالية: أعمال قذرة؛ سلوك جنائي؛ إخفاء وانعدام الشفافية؛ باب دوّار إلى السلطة؛ قناة تمويلية إلى السلطة؛ دعم وغطاء قانونيان من السلطة؛ احتضان أيديولوجي من السلطة.

مواطن يتصدى لمستوطنين مدعومين من جيش الاحتلال بعد منع طلاب من التوجه إلى مدرستهم في قرية اللبّن الشرقية جنوب مدينة نابلس يوم ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

قراءة في تقرير «بتسيلم»:

استيلاء إسرائيل على الأراضي في الضفة الغربية من خلال عنف المستوطنين!

كتب عبد القادر بدوي:

يُشير تقرير جديد لمركز بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- بعنوان «بالوكالة عن الدولة: استيلاء الدولة على أراضٍ في الضفة الغربية من خلال عنف المستوطنين»، صدر في مطلع هذا الشهر، إلى الآلية التي يسعى من خلالها «نظام الأبارتهايد الإسرائيلي إلى استكمال عملية الاستيلاء والسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال اعتداءات المستوطنين» كسياسة حكومية إسرائيلية. كما يُسلّط الضوء على عملية التلاعب والخداع التي يقوم بها هذا النظام، من خلال تصوير عمليات العنف اليومية المُرتكبة ضد الفلسطينيين من قِبَل المستوطنين منذ سنوات طويلة على أنها «حوادث فردية» أو «استثنائية». حيث يصف التقرير كيف تقوم السلطات الإسرائيلية المختلفة، بسرقة الأراضي الفلسطينية وطرد المزارعين منها في جميع أنحاء الضفة الغربية من خلال اعتماد أداة العنف المنهجي والمستمر للمستوطنين، وقد عملت على «تسوية» هذا الوضع من خلال عمليات «تسوية» الاستيلاء على الأراضي؛ وتسوية العنف- الاعتداء على الفلسطينيين.

تتضمّن مقدّمة التقرير لمحة عامة عن عمليات الاستيطان في الضفة الغربية، حيث أن هناك قرابة ٢٨٠ مستوطنة إسرائيلية منتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، يعيش فيها أكثر من ٤٤٠ ألف مستوطن (١٣٨ مستوطنة مُعترف بها رسمياً وحوالي ١٥٠ بؤرة استيطانية غير مُعترف بها- ولا تشمل ١٢ حياً استيطانياً أقامتها إسرائيل على الأراضي التي ضمّتها للقدس)؛ ثُلث هذه البؤر الاستيطانية أُقيمت خلال العقد الماضي، معظمها تحت مسمى «المناطق الزراعية- المزارع»، وهو ما ترتّب عليه سيطرة لهذه المستوطنات على مئات آلاف الدونمات التي يُمنع على الفلسطينيين الدخول إليها، وتتراوح هذه السيطرة ما بين الطرق الرسمية- الأوامر العسكرية أو اعتبارها «أراضي دولة» أو محميات طبيعية أو من خلال المصادرة المباشرة- أو من خلال استيلاء المستوطنين على الأراضي بواسطة أعمال العنف اليومية التي تضمّنت أيضاً الإضرار بأجساد الفلسطينيين وممتلكاتهم.

إن عنف إسرائيل الرسمي وغير الرسمي هو جزء لا يتجزّأ من نظام الفصل العنصري- الأبارتهايد الذي يسعى لتهويد الحيز الواقع بين الأردن والبحر المتوسط (فلسطين)، حيث أن الأرض مصممة فقط، من وجهة نظر الدولة، لخدمة الجمهور اليهودي حصراً، ولتطوير تجمعاته وإنشاء تجمّعات جديدة. ويحدث كل ذلك في ظل استمرار طرد الفلسطينيين من أراضيهم، ودفعهم إلى جيوب صغيرة ومكتظّة، في استمرار للسياسة التي طبقّتها إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ في حدودها، وفي الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وقد تم تكريس، أو قونَنة ذلك في العام ٢٠١٨ الذي سنّت فيه «قانون القومية» كقانون أساس (الدولة القومية للشعب اليهودي)، والذي نصّ صراحة على أن «الدولة تعتبر الاستيطان اليهودي قيمة وطنية، وستعمل على تشجيعه وتعزيزه». وتطبيقاً لذلك، أقدمت إسرائيل على نهب أكثر من مليوني دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تحت مسوغات مختلفة، تم إنشاء مستوطنات جديدة عليها، وتوسيع القائمة منها، بالإضافة إلى شقّ مئات الأميال من الطرق الالتفافية التي تخدم المستوطنين بشكل أساس.

اعتداءات المستوطنين كوسيلة للسيطرة على الأرض

يُشير التقرير إلى أن المستوطنين لجأوا إلى إقامة «البؤر الاستيطانية» في جميع أنحاء الضفة الغربية، وهو نموذج يختلف عن المستوطنات التي يتم تخطيطها من قِبَل السلطات الإسرائيلية، ويتم تعيين حدود واضحة لها كذلك، فقد أُقيمت هذه «البؤر» بدون ترخيص إسرائيلي حكومي، عدا عن كونها مخالفة واضحة، وغير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك؛ حظيت عملية إنشائها بدعم السلطات الإسرائيلية، وتم إصدار الأوامر للجيش بحمايتها، وحماية المستوطنين، وإنشاء البنية التحتية اللازمة والطرق المعبّدة... إلخ، من خلال الدعم الذي حصلت عليه من الوزارات الحكومية المختلفة، والمنظّمة الصهيونية العالمية و«المجالس الإقليمية في الضفة». حيث تم دعم المنشآت الزراعية التي أقامها المستوطنون وتوفير احتياجاتها، وقامت لاحقاً بتوفير غطاء قانوني لها في الحالات التي تم تقديم التماسات لإخلائها. وبفضل هذا الدعم، أُقيمت حوالي ١٥٠ بؤرة استيطانية، منها على الأقل ٥٤ بؤرة كلها أو جزء منها مقام على أراض تعترف إسرائيل نفسها بأنها مملوكة ملكية خاصة لمواطنين فلسطينيين. ورغم تعهد إسرائيل أكثر من مرة، بناءً على مطالبات دولية، بتطبيق القانون على هذه البؤر، وادّعت نيتها إخلاءها، إلّا أن ذلك لم يحدث، وبقيت جميع البؤر الاستيطانية تقريباً في مكانها، وقد تم إخلاء ثلاث منها فقط بعد نضال طويل خاضه الفلسطينيون بمساعدة منظمات حقوق إنسان إسرائيلية، إلّا أنها في المقابل، أي إسرائيل، قدّمت تعويضات سخية للمستوطنين بما يشمل إقامة مستوطنات جديدة على أراض فلسطينية تمت سرقتها والسيطرة عليها في السابق.

الاعتداءات الجسدية على الفلسطينيين

يُشير التقرير إلى أنه ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية تم توثيق اعتداءات المستوطنين في تقارير ووثائق حكومية وغير حكومية لا حصر لها، وفي آلاف الشهادات سواءً لفلسطينيين أو حتى لجنود إسرائيليين، وفي تقارير لمنظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية ودولية، وآلاف المقالات والتقارير الإعلامية المختلفة، والتي ركزّت في معظمها على مفاصل أساسية كمشاركة الجيش الإسرائيلي فيها، وتجاهل السلطات الإسرائيلية لها، وتقديمها الحصانة شبه الكاملة لاعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، لم يكُن لهذا التوثيق أي تأثير تقريباً، فقد أصبح عنف المستوطنين والاعتداء على الفلسطينيين لفترة طويلة جزءا أساسيا من روتين احتلال الضفة الغربية، ويتراوح هذا العنف ما بين الضرب والتهديد والحرق وإطلاق النار والقتل، وكل ذلك بدعم من الجيش الإسرائيلي وتجاهل القضاء الإسرائيلي.

الحالات التي يستعرضها التقرير

يستعرض التقرير خمس حالات للتدليل على العنف المنهجي والمستمر الذي يرتكبه المستوطنون، باعتباره جزءاً لا يتجزّأ من السياسة الرسمية لدولة إسرائيل الساعية لتفتيت الحيز الفلسطيني وتقويض وجوده. ويستند أيضاً إلى شهادات قدّمها الفلسطينيون عن حياتهم في ظلّ الاعتداءات المتكررة بحقهم، ودون وجود أي حماية لهم، وهو ما أدّى إلى عزوف الفلسطينيين- بسبب الاعتداءات والتهديد المستمرّ- عن المهن الزراعية والصناعات التقليدية مثل تربية الأغنام وزراعة المحاصيل الموسمية المختلفة، والتي شكّلت بالنسبة لهم مصدراً للدخل عبر الأجيال المختلفة. والحالات هي بؤرتان استيطانيتان قديمتان: «مزرعة ماعون» و«مزرعة جلعاد» بالإضافة إلى مستوطنة «حلميش» و«مستوطنات زراعية/ حقلية»- ثلاث منها أُقيمت بالقرب من خربة زنوتا جنوبي الخليل، وواحدة أخرى أُقيمت في «المحمية الطبيعية» أم زوكا شمالي الأغوار- حيث تكشف هذه الحالات عن أحدث الطرق المُتّبعة لطرد التجمعات السكانية الفلسطينية من أماكن إقامتها والأراضي التي عاشوا فيها وخدمتها على مدار السنوات، ونذكرها، بدون استعراض التفاصيل الكاملة التي وردت في التقرير على النحو التالي:

البؤرة الاستيطانية «ماعون»

أُقيمت هذه البؤرة في العام ١٩٩٧ على مساحة ٣٣ ألف دونم من أراضي الفلسطينيين، وتسعى إسرائيل من خلالها إلى طرد ١٢ تجمّعاً للرعاة الفلسطينيين أقاموا في هذه المنطقة منذ سنوات طويلة وحتى احتلال الضفة الغربية في العام ١٩٦٧.

البؤرة الاستيطانية الزراعية المقامة بالقرب من خربة زنوتا

أُقيمت هذه البؤرة الاستيطانية الزراعية في محيط خربة زنوتا الفلسطينية جنوب غربي الخليل، تفصلها عدة كيلومترات عن الخط الأخضر، والقرية محاطة بالمستوطنات بالإضافة لمنطقة صناعية إسرائيلية، وقد أدّى ذلك إلى تقليص المراعي لسكان المنطقة، حيث تسعى إسرائيل لإيجاد تواجد مستمر لها في هذه المنطقة بدون تجمعات فلسطينية.

مستوطنة «حلميش»

أُقيمت مستوطنة «حلميش» العام ١٩٧٧ عند الطرف الشمالي للكتلة الاستيطانية غربي رام الله، وتسعى إسرائيل إلى إنشاء كتلة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في هذه المنطقة خالية من الوجود الفلسطيني - من مستوطنة «حلميش» في الشمال إلى مستوطنتي «دوليب» و«تلمون» في الجنوب من رام الله، وهي مستوطنة مقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى النبي صالح ودير نظام وأم صفا.

البؤرة الاستيطانية «حفات جلعاد»

تقع هذه البؤرة الاستيطانية غربي مقطع شارع ٦٠ المحيط بنابلس، في منتصف الطريق بين مستوطنتي «يتسهار» و«شافي شومرون». وقد أُقيمت في العام ٢٠٠٢ على يد إيتاي زر، الذي يُطلق على نفسه «فتى التلال الأول». ورغم ادّعاء السلطات الإسرائيلية بأنها ستقوم بإخلائها، أقدمت في شباط ٢٠١٨ على شرعنة جزء من منطقة البؤرة الاستيطانية، وقررت الحكومة الإسرائيلية ربط البؤرة الاستيطانية بالبنية التحتية للمستوطنات (الكهرباء والمياه وتمهيد الطريق لها) تحت مسوغات «أمنية وإنسانية».

البؤرة الاستيطانية - «مزرعة أوري»

أُقيمت هذه البؤرة في «مزرعة أم زوكا» العام ٢٠١٦ على موقع قرية فلسطينية تسمى «خربة المزوقح» الواقعة في أراضي بلدتي طمون وطوباس، والتي دمرتها إسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية، وهي واحدة من ست بؤر استيطانية زراعية أقامها المستوطنون في شمال الأغوار خلال السنوات الخمس الماضية.

يُشير التقرير إلى أن إجمالي المساحة التي استولى عليها المستوطنون في الحالات الخمس (البؤر الاستيطانية والمستوطنات والمزارع الاستيطانية الفردية المذكورة أعلاه) ومَنع الفلسطينيّون من الوصول إليها بسبب اعتداءات المستوطنين، التي تُمارس بالوكالة عن الدولة وتحظى بدعمها وإسنادها وحمايتها على كافة المستويات، قد بلغ أكثر من ٢٨ ألف دونم، وهذه مساحة تساوي تقريباً مساحة مدينة حولون (وسط إسرائيل) على سبيل المثال.

يخلص التقرير إلى أن اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين المستمرة منذ سنوات، بشكل يومي، في جميع أنحاء الضفة الغربية، أصبحت منذ فترة طويلة جزءاً من الروتين اليومي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، فهؤلاء المستوطنون ليسوا «خارجين على القانون»، كما تزعُم إسرائيل إعلامياً، والعنف الذي يُمارسونه ليس «أحداثا استثنائية» كما تصفه، بل هو إجراء استراتيجي مخطط وممنهج من قِبَل نظام الفصل العنصري- الأبارتهايد الذي يسعى إلى تعزيز واستكمال عملية الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية؛ حيث تسمح السلطات الإسرائيلية للمستوطنين بالعيش في أرض تمت سرقتها ومصادرتها باستخدام العنف، وتسمح لهم كذلك بزراعة الأراضي وتربية الأغنام، وتقوم بحمايتهم، وتشقّ الطرق لهذه المستوطنات، وتربطها بالبنية التحتية للمستوطنات، هذا إلى جانب الدعم الحكومي الذي تقدّمه الوزارات الحكومية المختلفة للمشاريع الاقتصادية التي أقيمت فيها، وكل ذلك بحماية الجيش الذي يُشارك المستوطنين في حالات كثيرة في الاعتداء على الفلسطينيين.

وفقاً للتقرير؛ فإن نظام الفصل العنصري يستخدم، بشكل علني ورسمي، مجموعة متنوعة من «الوسائل العنيفة» لطرد التجمعات الفلسطينية، ويقوم بخطوات عديدة تسعى في النهاية لخلق واقع لا يُطاق للفلسطينيين لدفعهم إلى مغادرة منازلهم وأراضيهم، وتتراوح هذه الخطوات ما بين فرض حظر شامل على البناء وإقامة المساكن والمباني العامة وتنفيذ التنمية المستقبلية، ومنع ربط هذه التجمعات بالبنية التحتية الأساسية (كالمياه والكهرباء وتعبيد الطرق المؤدية إليها). وفي حالة قيام الفلسطينيين بأي إجراء من هذا القبيل، تقوم «الإدارة المدنية» بإصدار أوامر هدم بموافقة المحكمة العليا الإسرائيلية.

إن أدوات العنف المنظّم والمنهجي الموجّه ضد الفلسطينيين في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي كثيرة؛ الحكومة، الجيش، الإدارة المدنية، المحكمة العليا، الشرطة، جهاز الأمن العام (الشاباك)، إدارة مصلحة السجون، و«هيئة الطبيعة والمتنزهات» وغيرها، ويأتي المستوطنون كأداة إضافية؛ تجمع الدولة من خلالها بين أعمال العنف الخاصة بالمستوطنين وأعمال العنف الرسمية الخاصة بها، حيث يتم تنظيم اعتداءات المستوطنين وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، والذي يُنفّذ وفقاً لاستراتيجية إسرائيلية محدّدة وموجّهة نحو الهدف.

عن تقنية عمليات التجسّس والتعقّب: تحويل فلسطين إلى مختبر للرقابة الإسرائيلية!

كتب باسل رزق الله:

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريراً [١] حول تقنيات المراقبة الإسرائيلية للفلسطينيين/ات في مدينة الخليل. ويشير التقرير إلى دمج تقنيات التعرف على الوجوه مع شبكة الكاميرات المنتشرة في المدينة والأجهزة الذكية التي يحملها الجنود على الحواجز. وتقوم التقنية في أساسها على تطبيق « بلو وولف Blue Wolf» الذي يقوم على تطابق الصور التي يلتقطها الجنود لأهالي مدينة الخليل مع قاعدة بيانات موجودة أساساً لدى الجيش الإسرائيلي، تحتوي على ملفات تعريف وبيانات حول الشخص الذي التقطت له صورة وملفه الأمني. كما يعطي التطبيق إشارةً حول كيفية التعامل مع الشخص، سواء بالسماح له بالمرور أو الاعتقال. ويتنافس الجنود على التقاط أكبر عدد من الصور من أجل الحصول على إجازة إضافية، كجائزة.

يمكننا فهم نمط المراقبة هذا بشكل أكبر من خلال تقرير نُشر في الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» حول تقنيات المراقبة المستخدمة في «الفضاء العام الإسرائيلي» الذي يشير لكون إسرائيل قد تحولت إلى دولة رقابة شاملة، كما لخص التقرير ذلك، فيتم تسجيل كافة الحركات على الإنترنت وكل التعاملات المالية بالإضافة إلى عدد كبير من الكاميرات ومستشعرات الرقابة المنتشرة والتي تسجيل البيانات وتحفظها في قاعدة بيانات كبيرة، وإلى جانب العديد من منظومات الرقابة هناك قاعدة البيانات البيومترية التي تحتوي على ٥,٥ مليون صورة وجه و٣,٨ مليون بصمة أصبع. [٢] بالطبع التقرير يتعاطى مع القضية من ناحية انتهاك الخصوصية وإساءة استخدام هذه التقنيات ولا يتطرق للاستخدامات الأمنية ضد الفلسطينيين، لكنه بالطبع يعطينا تصوراً عن تقنيات المراقبة المتشابهة في الضفة الغربية أساساً.

إن المختلف في الخليل عن باقي الضفة الغربية هو التقسيمات الاستعمارية للمناطق التي فرضت في بروتوكول الخليل الذي وقع العام ١٩٩٧ وقسم المدينة إلى مناطق H١ وH٢، ونتج عن ذلك استمرار وجود حوالي ٨٠٠ مستوطن في داخل المدينة، بالإضافة إلى انتشار ١٠ حواجز تفصل أحياء وشوارع عن باقي المدينة، من بينها حواجز تُعرف من قبل الجيش الإسرائيلي كـ«مواقع فحص ذكية» مثل حاجز باب الزاوية الذي يشمل أبوابا دوارة وغرفة تفتيش ومراقبة، وحاجز الرجبي وحاجز أبو الريش.

منظومة مراقبة الفلسطينيات/ين في الضفة الغربية واسعة أساساً، وما أشير له في تقرير «واشنطن بوست» هو سطح الرقابة التقنية والحديثة فقط، وهي ظاهرة في مدينة الخليل نتيجة للتشابك الكبير في داخل المدينة نفسها، لكنها موجودة أيضاً في مناطق «سي»، وفي الطرق الاستيطانية التي تربط مدن الضفة الغربية في بعضها، ففي تشرين الأول ٢٠١٥ قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نشر الكاميرات في طرق الضفة الغربية بكثافة أكبر عقب عملية إيتمار، [٣] ومنذ ذلك الوقت بدأت تلاحظ الكاميرات بشكلٍ أكبر في الطرقات، واستمرت هذه العملية وتوسعت خلال آخر عامين، فقد لوحظت هذه الكاميرات بشكلٍ أكبر في الطرقات والتي يعتقد أنها تلتقط صورةً لكل سيارة تمر تحت نطاق مراقبتها، فهي تومض على السيارات التي تكون ضمن نطاق مراقبتها. كما تظهر عدة كاميرات منخفضة على مداخل مدن الضفة الغربية التي تستطيع تحديد وجوه من في داخل السيارات، واتضح ذلك من خلال نشر الجيش الإسرائيلي صورة منفذ عملية زعترة التي جرت قبل ٦ أشهر خلال سيره على الطريق وداخل سيارته. وهذا النشر العرضي، لأنه عادة غير متكررة إلا للضرورة الأمنية، يظهر تقنيات المراقبة الإسرائيلية وطريقة عملها. وحتى حزيران ٢٠١٧ تم تركيب أكثر من ١٧٠٠ كاميرا في طرق الضفة الغربية ومفارق الطرق، وترسل البيانات التي تجمعها هذه الكاميرات إلى قيادة جيش الاحتلال في الضفة الغربية وجهاز الأمن العام «الشاباك» من أجل تحليلها، مع زيادة استخدام كاميرات الرأس «جو برو» والمحمولة على السيارات العسكرية. [٤] كما يلاحظ باستمرار خلال المواجهات بين الفلسطينيات/ين وقوات الاحتلال على نقاط التماس وجود عدة جنود يحملون كاميرات ووظيفتهم التقاط الصور خلال المواجهات.

لا يقتصر جمع المعلومات فقط من خلال الأدوات التقنية، فهناك مهمات يدوية يقوم بها جنود جيش الاحتلال في الضفة الغربية، ففي أثناء العام ٢٠١٨ تكرر قيام الجيش بنصب العديد من الحواجز في الضفة الغربية وتمرير استمارات للفلسطينيين/ات على الحواجز من أجل تعبئتها وتقديم معلومات مع القيام بتصوير السيارات العابرة على الطرق والهويات وتسجيل لوحاتها، [٥] في محاولة لتجميع أكبر كم من المعلومات وبناء مصفوفة حركة فلسطينية على الطرق. وكان يتكامل مع ذلك حتى شهر حزيران من العام الحالي القيام باقتحامات للمنازل الفلسطينية بأهداف استخباراتية، قبل أن تتوقف بسبب قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، وبعد إيقاف هذه الاقتحامات الليلية عقب الجنرال في جيش الاحتلال تامير يادعي، بأن الجيش يمكنه التخلي عن هذه الاقتحامات الاستخباراتية كونه يمتلك تقنيات تكنولوجية متقدمة. [٦] والتقنيات الواسعة تشمل بالونات مراقبة تستخدم في حالات المراقبة الدائمة، وطائرات بدون طيار، وتستخدم في العديد من المناطق بشكلٍ دوري، خاصةً مناطق «سي» والتي تكشف فيها عن حصول تغييرات في المكان أو عمليات بناء فلسطينية، إلى جانب دورها الأمني. وفي مناطق السلطة الفلسطينية التي يكون فيها حاجة إلى جمع بيانات مراقبة تفصيلية، يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في كاميرات الشركات والمؤسسات والمنازل داخل مناطق السلطة، ويتم سحب البيانات الموجودة كاملة، لترفد قاعدة بياناتها فيها.

برغم الإعلان عن توقف ما عرف بـ«الغارات الليلية» التي هدفها جمع معلومات استخباراتية في الأساس، نشرت منظمة بتسيلم مقطعاً مصوراً لاقتحام جنود الاحتلال منزلاً في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، تحت ذريعة البحث عن أطفال قاموا بإلقاء الحجارة، ونتيجة لذلك طلب ثمانية جنود جمع كل أطفال المنزل وقاموا بالتقاط عدة صور لهم، وبعدها غادروا المبنى. [٧]

في تقرير دعائي عن الجهد الاستخباراتي الأمني في الضفة الغربية نشرته صحيفة «يسرائيل هيوم» في تشرين الأول ٢٠٢٠، وصفت فيه الخليل بالمدينة الذكية على غرار عدة مدن داخل مناطق ٤٨ التي تحتوي شبكة كبيرة من الكاميرات والمستشعرات المستخدمة في جوانب عدة، ومن خلال التقرير، وما نشرته «واشنطن بوست»، يمكن أن نفهم أن الحديث يدور حول التقنيات نفسها، ويتحدث أحد الجنود عن إنشاء «فضاء ذكي» أو «مدينة الخليل الذكية» التي يشير إلى أنها تعتمد على أجهزة استشعار تراقب عدة مناطق في الآن نفسه ويتم تحديد ما هو طبيعي وما هو غير ذلك، إلى جانب ذلك توجد تقنيات استشعار الأصوات والتمييز بين إطلاق النار والألعاب النارية، مع الإشارة إلى وجود مستشعرات شبيهة بالقرب من تخوم قطاع غزة. [٨]

القدس هي نموذج آخر مُبكر على سيطرة تقنيات الرقابة الاستعمارية على المدينة، ففي العام ٢٠٠٠ انطلق مشروع «مبابات ٢٠٠٠» الذي أشبع البلدة القديمة في القدس المحتلة بـ٤٠٠ كاميرا مرتبطة بمركز مراقبة يعمل فيه ١٢ ضابط شرطة ويتصل بـ٨٠٠ عنصر من الشرطة وحرس الحدود، وكان قد طورت مشروع المراقبة الحالي شركة Mer Group التي تأسست من قبل حاييم مير، الضابط السابق في المخابرات العسكرية، وفي العام ٢٠١٦ عملت على تحديث المشروع بحيث يتم تحسين دقة الكاميرات ونظام تحليل البيانات، وتطوير خوارزميات تعمل على التنبؤ/الشك في سلوك الأفراد. ولاحقاً توسعت هذه المشاريع، ففي العام ٢٠١٤ أعلن عن مشروع «مبابات كيدم»، وفي آب ٢٠١٦ أعلن عن مشروع «مبابات القدس» من أجل توسيع نطاق المراقبة. [٩]

تجييش إجراءات الدولة ومنظومة التصاريح

أما جمع المعلومات والبيانات البيومترية للفلسطينيين/ات فهي عملية واسعة وتنفذ على عدة مستويات وطرق، وتختلف في أماكن وجودهم نتيجة التقسيمات الاستعمارية، ففي القدس ومناطق ٤٨ يتم جمعها من خلال عمليات مرتبطة بإجراءات الدولة مثل تجديد بطاقات الهوية وتحويلها إلى هويات بيومترية، يتم خلالها تسليم البيانات للدوائر الحكومية، مع الحصول عليها من خلال الاعتقالات بالطبع. أما على مستوى الضفة الغربية، وبدرجة أقل قطاع غزة، فهناك عملية مختلفة، تتركز أساساً من خلال منظومة التصاريح، التي أصبحت الآن تحتاج إلى بطاقات ممغنطة، التي أيضاً يمكن أن تستخدم كبديل للتصاريح لفئات عمرية معينة، كما أنها تحولت إلى بديل لبطاقات الهوية الصادرة عن السلطة الفلسطينية، على الحواجز يوافق الجنود على تلقيها كبديل عن بطاقة الهوية، وأيضاً مع تقننة الحواجز وتحولها إلى حواجز «ذكية» أصبحت بديلاً عن التصريح (يتداخل معها تطبيق المنسق الذي يصل إلى الكثير من بيانات الهاتف). كما أن الاعتقالات الدورية التي ينفذها الجيش والشاباك تشكل منفذاً لجمع البيانات الحيوية للفلسطينيين/ات، مثل بصمة العين واليد وصور كاملة وفي بعض الأحيان عينات من اللعاب.

كل هذه البيانات تتكامل مع شبكة الكاميرات المنتشرة في الطرق والتي يلتقطها الجنود داخل المدينة أو في محيطها ومناطق التماس. خلال مقابلة مع أحد الأسرى السابقين، وعند اعتقاله وبعد أخذ عدة صور له، أدخلت مباشرةً إلى حاسوب في مركز التحقيق، تم عرض عدة صور له في محيط أحد مناطق التماس من كاميرات استخدمها الجنود، لكن في الحقيقة كان منزله بالقرب من منطقة التماس وجزء من هذه الصور كانت خلال عودته أو خروجه من منزله.

تشمل المراقبة أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي وما ينشر عليها، بالإضافة إلى الهواتف النقالة، فقد أشار أحد جنود الوحدة الاستخباراتية ٨٢٠٠ إلى أنه يمكن لسلطات الاحتلال مراقبة أي مكالمة هاتفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشير إلى زرع أجهزة تنصت (bug) على الهواتف المرسلة إلى غزة عبر حاجز كرم أبو سالم، كما يتم مراقبة أي مكالمة تجري على الشبكات المحلية في الضفة الغربية، ولا تقتصر المراقبة على الأهداف السياسية، بل تتعداها إلى مراقبة مكالمة جنسية من أجل إيجاد نقاط ضغط، ومحاولة تجنيد متعاونين جدد مع الشاباك. [١٠]

مختبر رقابة كبير

تحولت فلسطين بطولها إلى مختبر مراقبة كبير تستهدف فيه إسرائيل الفلسطينيين/ات وتنتهك حياتهم وتعريها، وتحولهم إلى مستهدفين وتحت المراقبة طوال الوقت، وتوسع استخدام هذه الرقابة من منطقة إلى أخرى وفي حالات معينة، [١١] لكن دورها الأساس والمستهدف فيها الفلسطيني، الذي تبقى حياته اليومية تحت الهيمنة الاستعمارية، في ما هو أبعد من انتهاك حياة الفلسطيني/ة وخصوصيتها، بل هي استهداف للذات التي تحاول أن تكون فعالةً على المستوى السياسي. إلى جانب ذلك فإن المختبر الكبير هو بمثابة فرصة من أجل تطوير أدوات الرقابة وترويجها من إسرائيل في العالم أجمع، باعتبارها مجربة ومختبرة، وذلك في سياق عولمة تجربتها في هذه التقنيات وإتاحتها كفرصة استثمارية تعود بالنفع الكبير.

كاميرات يستخدمها المستوطنون تراقب المارة الفلسطينيين في أحد شوارع الخليل. (كوبي وولف/ «صحيفة واشنطن بوست»)

(هوامش)

1. Elizabeth Dwoskin, "Israel escalates surveillance of Palestinians with facial recognition program in West Bank", The Washington Post, November 8, 2021: https://wapo.st/30JudMF
2. عبد القادر بدوي، "قراءة في تقرير جديد: "إسرائيل تحوّلت إلى قوة مُخيفة في مراقبة سكّانها والتجسّس عليهم"!"، المشهد الإسرائيلي، 18 تشرين الأول 2021: https://bit.ly/3oODvPR
3. "للحد من العمليات .. نتنياهو يأمر بنشر الكاميرات على شوارع الضفة"، بوابة الهدف الإخبارية، 6 تشرين الأول 2015: https://bit.ly/3CCqnCz
4. Amos Harel, "Israel Speeds Up Camera Placements in West Bank in Effort to Deter Terrorism", Haaretz, Jun. 22, 2017: https://bit.ly/3cwCF4U
5. "عناق الدب".. إجراءً إسرائيلي بهدف جمع معلومات الفلسطينيين على الحواجز"، شبكة قدس الإخبارية، 7 مارس 2018: https://bit.ly/3cwbZkv
6. Amira Hass, " Israel Stops Its Nighttime 'Mapping' Raids, but Constant Surveillance of Palestinians Continues", Haaretz, Jun. 17, 2021: https://bit.ly/3nxz3Wy
7. "مركز مدينة الخليل: جنود اقتحموا مبنى سكنياً وأجروا فحص تعريف شخصي لأطفال في سن المرحلة الابتدائية"، بتسيلم، 17 تشرين الثاني 2021: https://bit.ly/2ZbL9eE

حول الاقتحامات الليلية، انظر/ي: "الحياة العارية: الاقتحامات العسكرية لمنازل الفلسطينيين في الضفة الغربية"، يش دين، نشر في: 27 نتشرين الثاني 2020: https://bit.ly/3xbQYFl [بالعبرية]

8. "مدينة الخليل الذكية"، يسرائيل هيوم، 11 تشرين الأول 2020: https://bit.ly/3oSfZ4S [بالعبرية]. تنشط عدة وحدات من جيش الاحتلال مسؤولة عن الطائرات بدون طيار في نشاط مكثف لها فوق قطاع غزة وجنوب لبنان، في محاولة لجمع معلومات حول المقاومة الفلسطينية وأيضاً معلومات استخباراتية تساهم في النشاطات العسكرية على الأرض، وهذا يعود في الأساس إلى تجربة أفيف كوخافي خلال اقتحام حي القصبة في نابلس أثناء اجتياح الضفة الغربية العام 2002، بعد احتلال الحي اكتشف كوخافي مواد وصفت بالذهبية كانت متواجدة لدى قيادات عسكرية وشعبة الاستخبارات ولكنها لم تنقل له في الميدان وهذا شكل دافعاً له من أجل تطوير ما أسماه "القتال المستند إلى الاستخبارات" الذي يقوم على ضخ معلومات استخبارية لكل وحدات الجيش، انظر/ي: عمير رابابورت "انتخابات في ظل التهديد السيبراني، والتحول الرقمي في الجيش الإسرائيلي". مختارات من الصحف العبرية. ع. 3074. 24 نيسان 2019، ص 10.

حول نشاط الطائرات بدون طيار يمكن مراجعة التقارير أدناه مع أنها تحتوي جانبا دعائيا للجيش الإسرائيلي، انظر/ي:

Anna Ahronheim, "Meet Israeli female soldiers operating drones along the Lebanese border", The Jerusalem Post, Nov. 15, 2021: https://bit.ly/30GTB63

"Drone battles are future of conflict, says IDF chief artillery officer", The Jerusalem Post, Nov. 10, 2021: https://bit.ly/3nxDVei

9. "Big Brother" in Jerusalem's Old City Israel's Militarized Visual Surveillance System in Occupied East Jerusalem", who profits, Nov 2018: https://bit.ly/3oNRYMc
10. Lubna Masarwa, "Israel can monitor every telephone call in West Bank and Gaza, says intelligence source", Middle East Eye, 15 Nov. 2021: https://bit.ly/3DAVyPV
11. حول استخدام الرقابة في سياق جائحة كورونا وتقاطعها السياسي مع الفلسطينيين/ات، انظر/ي:

نجمة علي، "التكنولوجيا المعسكرة لجائحة كورونا: الرقابة "الذكية"، السجن الكبير وَ"الأسرلة الضابطة"، ص 23-45، حلا مرشود، "الرد الأمني والعسكري الإسرائيليان على الوباء: دلالات وتداعيات"، ص-46 69، في: الفلسطينيون في إسرائيل: مقاربات سياسية واجتماعية بين جائحة كورونا والانتفاضة (؟) الراهنة، تحرير: مهند مصطفى، (حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2021).

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

دراسة جديدة لـ«معهد متفيم»: الحكومة الجديدة مُطالبة بانتهاز فرصة مواتية للدفع نحو تغييرات جوهرية في سياسة إسرائيل الخارجية

كتب سليم سلامة:

«على حكومة إسرائيل التعهد بتلبية تطلعات الشعب الفلسطينية الوطنية في إطار حل الدولتين. في الوضع القائم، وفي ظل غياب الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات حول اتفاقية للحل النهائي والدائم بين إسرائيل والفلسطينيين، يتعين على الحكومة الإسرائيلية إعداد وتطوير البنى التحتية القانونية، التنظيمية، الفيزية، الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لاستئناف عملية السلام في المستقبل. وفي المدى القصير، ينبغي على الحكومة الإسرائيلية العمل من أجل تعزيز السلطة الفلسطينية وتجنب أية خطوات من شأنها جعل حل الدولتين خياراً مستحيلاً»- هذه هي إحدى أبرز التوصيات التي خلصت إليها وثيقة سياسية أعدها معهد «متفيم (مسارات) - المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية» وأصدرها نهاية الأسبوع الأخير تحت عنوان «خطة السياسة الخارجية لحكومة إسرائيل الـ ٣٦»، علماً بأن طاقماً موسعاً خاصاً من باحثي هذا المعهد قد بدأ العمل على إعداد هذه الخطة بُعيد تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل («حكومة التغيير»، برئاسة نفتالي بينيت) مباشرة، وهي «الحكومة الأولى منذ العام ٢٠٠٩ التي لا يترأسها بنيامين نتنياهو»، كما يشير المعهد، والتي «يرى فيها المعهد فرصة مواتية للدفع نحو تغييرات جوهرية في سياسة إسرائيل الخارجية ولتحسين طرق تخطيط هذه السياسة وإدارتها».

جاءت التوصية المذكورة ثانيةً من حيث ترتيبها في لائحة التوصيات الـ ١٧ التي خلص إلى وضعها طاقم معهد «متفيم» تحت عنوان «مبادئ توجيهية للسياسة الإسرائيلية الخارجية» واختتم به وثيقته هذه. فقد توسطت هذه التوصية التوصيتين الأولى والثالثة، اللتين جاء فيهما، على التوالي: «١. أمام حكومة إسرائيل الجديدة فرصة لتحويل اتفاقيات التطبيع من استغلال حالة مؤقتة عابرة إلى حدث يغير قواعد اللعبة ويعيد تحديد مكانة إسرائيل في المنطقة من جديد. ولهذا، ينبغي على إسرائيل تعميق أسس العلاقات مع الدول المُطبّعة - الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المغرب والسودان - وتوظيف هذه الاتفاقيات في إحداث اختراق جديد يدفع نحو تحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. ومن شأن إعادة ربط الإطار الإقليمي بالموضوع الفلسطيني أن يساعد على تعميق وتوثيق العلاقات القائمة مع الدول المطبّعة؛ كما من شأنه أن يشكل أيضا حافزاً جدياً لتوسيع عملية التطبيع بحيث تستقطب إليها دولاً أخرى ذات أهمية استراتيجية بارزة، مثل العربية السعودية والعراق وعُمان والدول الإسلامية في شرق آسيا؛ ٣. ينبغي على حكومة إسرائيل تبني توجهٍ سياسي جديد يكون مُبادِراً وفاعلاً فيما يتعلق بقطاع غزة، يقوم على أساس العمل من أجل إعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، إضعاف حركة حماس وتوسيع المشاركة الدولية البعيدة المدى في تطوير الأوضاع الاقتصادية في القطاع».

«حكومة النقائض الأيديولوجية»: التحركات مشدودة لحق النقض. (أ.ف.ب)

ثلاثة مستويات من التوصيات لجمهوريّ هدف أساسيين

تشكل هذه «المبادئ التوجيهية للسياسة الإسرائيلية» أحد «المستويات الثلاثة التي توزعت عليها توصيات هذه الخطة السياسية»، كما يشير طاقم المعهد الذي عكف على إعدادها طوال الأشهر الخمسة الأخيرة وضمّ ثمانية من باحثي المعهد الخبراء في المجالات السياسية التي شملتها الوثيقة. أما المستويان الآخران فهما: «١. اتجاهات استراتيجية - التحولات السياسية التي يتعين على الحكومة الإسرائيلية العمل على الدفع نحو تحقيقها والاتجاهات التي نوصي بتوظيف الجهود بها، في المجالات المختارة؛ ٢. خطوات سياسية مركزية - خطوات محددة وتوجهات أدائية نعتقد بأن على الحكومة الإسرائيلية تنفيذها لرفد وتعزيز الجهود في المجالات المختلفة».

تؤكد وثيقة معهد «متفيم» أن ثمة مجالات في السياسة الخارجية الإسرائيلية تتطلب ترميماً عاجلاً جداً بعد سنوات عديدة من الإهمال الذي أوصلها إلى حافة التدهور الخطير، بينما تحتاج مجالات أخرى إلى ملاءمتها للتحديات التي من المتوقع أن تواجهها دولة إسرائيل في المدى القريب، فيما تشكل مجالات أخرى جملة من الفرص لدفع المصالح الإسرائيلية البعيدة المدى.

بناء على هذا، تأتي هذه الخطة السياسية المقترحة لخدمة جمهوريّ هدف أساسيين: جمهور الهدف الأول هو واضعو السياسات - المستوى السياسي الحكومي الرفيع الذي يوجه ويحدد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية ويقرر سلم الأولويات في عمل وأداء منظومة السياسة الخارجية الحكومية. وفي هذا المستوى، توضح خطة معهد «متفيم» أنها معنية بتركيز تأثيرها، بشكل أساس، على كل من رئيس الحكومة نفتالي بينيت، وزير الخارجية ورئيس الحكومة البديل يائير لبيد، وزير التعاون الإقليمي عيساوي فريج، ثم الدوائر المهنية التي تقدم لهم المشورات العينية. كما توجه الخطة توصياتها، أيضاً، إلى أعضاء اللجنة البرلمانية للشؤون الأمنية والخارجية المسؤولين عن التشريعات في مجال السياسة الخارجية، مراقبتها وضمان تنفيذها. وتقدم الوثيقة، أيضاً، توصيات استراتيجية في مجال السياسة الخارجية تخص مجموعة من الوزراء في الوزارات ذات العلاقة بالسياسات الإسرائيلية الخارجية، وفي مقدمتها وزارة الطاقة، وزارة البيئة، وزارة الدفاع، وزارة الأمن الداخلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، وزارة المواصلات، وزارة «يهود الشتات»، وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة الزراعة.

أما جمهور الهدف الثاني الذي تروم هذه الوثيقة تقديم الخدمة له فهو مخططو السياسات - المستوى المهني في الوزارات الحكومية ذات العلاقة، وخاصة مديري الوزارات، مديري الأقسام، السفراء، المستشارين الكبار، والذين تقترح الخطة عليهم خطوات عملية وأفكاراً قابلة للتطبيق.

خمسة مجالات مركزية وجملة من التحديات

أُعدت وثيقة معهد «متفيم» هذه انطلاقاً من الإدراك والإقرار بأن ثمة تحديات منظومية من المتوقع أن تواجهها الحكومة الإسرائيلية خلال الأشهر والسنوات القريبة، «وفي مقدمتها أزمة الشرعية المتعددة الأوجه في السلطة الفلسطينية - مزيج من تراجع التأييد للسلطة بين الشعب الفلسطيني؛ الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية والغموض السائد بشأن من سيخلف محمود عباس بعد اعتزاله؛ التوتر المستمر مقابل حركة حماس في قطاع غزة؛ تقدم إيران نحو امتلاك السلاح النووي؛ أزمة جائحة كورونا المتواصلة والتي تظهر آثارها أيضاً في تفاقم الأزمات الاقتصادية والتوتر الاجتماعي في العديد من المواقع في العالم العربي، من الأردن حتى تونس مروراً بلبنان؛ الآثار المتزايدة لأزمة المناخ واستمرار التوقف الأميركي التدريجي عن التدخل في منطقة الشرق الأوسط وشؤونها المختلفة»، كما تشير الوثيقة التي تضيف أنها «تطمح إلى الدفع ببعض الوجهات الإيجابية والفرص المتاحة أمام إسرائيل»، بما فيها اتفاقيات التطبيع مع بعض الدول العربية؛ الوجهات الإيجابية في مجال السياسة الخارجية، وبضمنها تحسن العلاقات مع الدول الأوروبية والذي بدأ لدى تولي غابي أشكنازي منصب وزير الخارجية في حكومة نتنياهو الأخيرة وانخراط إسرائيل في المساعي الرامية لتوطيد التعاون في شرق حوض المتوسط، إضافة إلى البدء بترميم منظومة السياسة الخارجية ذاتها.

يستهل طاقم الخبراء وثيقتهم بالمجالات الخمسة المركزية التي حددها معهد «متفيم» لتكون في مركز اهتمامه البحثيّ وفي صلب عمله التوصياتيّ، وهي: الفضاء الشرق أوسطي، الفضاء الإسرائيلي - الفلسطيني، العلاقات الإسرائيلية - الأوروبية، حوض البحر المتوسط وإدارة السياسة الخارجية الإسرائيلية. كما تتطرق الوثيقة إلى خمسة مجالات إضافية أخرى رأى طاقم الباحثين أنه من الجدير التطرق إليها بصورة استثنائية، نظراً لأهميتها المميزة بالنسبة لمستقبل دولة إسرائيل، وهي: أزمة المناخ ومجال الطاقة، العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، التهديد الإيراني، نزع الشرعية عن إسرائيل والنقد لسياساتها والبُعد الأخلاقي في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

بناء على هذا، توزعت محتويات هذه الوثيقة على عشرة أبواب تلت المقدمة والملخص التنفيذي، على النحو التالي: ١. سياسة إسرائيل في الشرق الأوسط: الأردن، عملية التطبيع، مصر، لبنان، البحر الأحمر؛ ٢. دفع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني: تقوية المعتدلين وترميم العلاقات معهم، انقلاب في التعامل مع حركة حماس في قطاع غزة، تجنب اتخاذ خطوات أحادية الجانب وتقليص بؤر التصعيد، تغيير التوجه بشأن تدخل لاعبين دوليين؛ ٣. العلاقات الإسرائيلية - الأوروبية: ترميم وتطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الانضمام إلى برامج الاتحاد الأوروبي، حتى لو كانت تستثني المستوطنات، توثيق الشراكة القيمية - المعيارية مع الاتحاد الأوروبي، دمج الاتحاد الأوروبي في جهود لدفع عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، دمج الاتحاد الأوروبي في حلقات التعاون المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط؛ ٤. حوض البحر المتوسط: تعزيز وتوسيع العلاقات الاستراتيجية مع اليونان وقبرص، توسيع إطار التعاون في «منتدى غاز الشرق الأوسط» (EastMed Gas Forum - EMGF) وتعميقه، استئناف الحوار الاستراتيجي مع تركيا، استخدام الشراكات بين دول الشرق الأوسط كقاعدة للعلاقات مع دول شمال أفريقيا؛ ٥. العلاقات الإسرائيلية - الأميركية: تحسين العلاقات مع الحزب الديمقراطي، تشجيع التدخل الأميركي على خلفية منحى التراجع والانسحاب، ترميم العلاقات مع القواعد الليبرالية في المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة، تعزيز تدخل منظومة السياسة الخارجية الإسرائيلية في إدارة العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة؛ ٦. مواجهة التهديد الإيراني: القبول بمخطط الاتفاق النووي كإطار أساسي ثم العمل على توسيعه، تشكيل جبهة سياسية إقليمية مشتركة لمواجهة إيران؛ ٧. أزمة المناخ ومجال الطاقة: الدفع نحو توجه إقليمي شمولي في مواجهة أزمة المناخ، استخدام مجال الطاقة لتعزيز التعاون مع الفلسطينيين، العمل المشترك في موضوع أزمة المناخ في شرق حوض المتوسط، ملاءمة منظومة السياسة الخارجية الإسرائيلية بنيوياً لمواجهة أزمة المناخ؛ ٨. نزع الشرعية والنقد حيال سياسة إسرائيل: اعتماد الفصل بين النقد الموجه لسياسات إسرائيل وبين نزع الشرعية عنها واللاسامية؛ ٩. سياسة خارجية أخلاقية وتعزيز قيم الديمقراطية - الليبرالية: تبني أهداف الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة وتضمينها في السياسة الخارجية، توسيع وتنويع النشاط الإسرائيلي في مجال تقديم المساعدات الخارجية، مراقبة وإدارة تصدير الأسلحة والنظم القتالية إلى أنظمة تنتهك حقوق الإنسان، تعزيز النشاط الإسرائيلي في الهيئات الدولية المتعددة الأطراف، الانخراط في الجهود الدولية لمواجهة أزمة كورونا؛ ١٠. مهمات منظومة السياسة الخارجية وبنيتها: وزارة الخارجية، وزارة التعاون الإقليمي، لجنة الشؤون الأمنية والخارجية التابعة للكنيست.

حكومة نقائض أيديولوجية تحدّ من آفاق عملها

بالرغم من الاختلاف الجوهري بين المجالات المختلفة، إلا أن ثمة عنصراً مركزياً يربط بينها جميعاً هو الطريقة التي تخلق بها الروابط بين المناطق المختلفة فرصاً جدية أمام السياسة الإسرائيلية الخارجية. ومن هذه، مثلاً، الآثار الإيجابية المحتملة لعملية التطبيع مع بعض الدول العربية ومساهمتها في دفع الجهود السلمية على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني. وثمة موضوع آخر قد يشكل خيطاً ناظماً بين المجالات المختلفة هو التزام إسرائيل بتقديم مساعدة بصورة فعالة - حتى من خلال استغلال مواردها هي - لمواجهة ومعالجة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن أزمة جائحة كورونا في الدول المحيطة بها، وذلك انطلاقاً من الإدراك العميق للإسقاطات الاستراتيجية المحتملة المترتبة على هذه الأزمات على الاستقرار الإقليمي.

حكومة إسرائيل السادسة والثلاثون هي «حكومة نقائض أيديولوجية»، كما تصفها الوثيقة، «تقوم على حق النقض الذي يتمتع به معسكرا اليمين واليسار - الوسط اللذان يشكلانها. ولذلك، فإن آفاق عملها ونشاطها في سلسلة من القضايا الخاصة بالسياسة الإسرائيلية الخارجية - وخصوصاً في المجال الإسرائيلي الفلسطيني - محدودة جداً، منذ اليوم الأول لتشكيلها». وينوّه واضعو الوثيقة بأنها لا تغض الطرف عن المحدوديات والقيود السياسية - الحزبية التي تحكم عمل هذه الحكومة، لكنها تقترح توصيات سياسية قابلة للتطبيق من شأنها حلحلة بعض الجمود في عمل الحكومة في بعض المجالات المركزية. ومع ذلك، تسعى الوثيقة في مجالات أخرى عديدة إلى النظر إلى ما بعد الأفق السياسي - الحزبي المرئي اليوم، وذلك من خلال الدفع نحو حلول بعيدة المدى، إلى جانب صيانة وتعزيز «الإطار القيمي التقدمي - الليبرالي الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الإسرائيلية، بما يخدم أمن دولة إسرائيل، رفاهيتها وازدهارها»، كما يدعي واضعو الوثيقة.

إضافة إلى التوصيات الثلاث المركزية والأكثر أهمية من بين التوصيات الـ ١٧ التي تضمنتها هذه الوثيقة، والتي أوردناها في مستهل هذه المقالة، يمكن التوقف عند توصيات أخرى هامة أيضاً، في مقدمتها التوصية رقم ١٣ التي تقول بـ«ضرورة أن تقوم حكومة إسرائيل ومنظومة السياسة الخارجية فيها بالفصل والتمييز، بالأقوال والأفعال، بين النقد الموجه إلى سياسات إسرائيل وبين محاولات نزع الشرعية عنها وعن حقها في الوجود. ينبغي على الحكومة إتاحة النقد الخارجي لسياساتها والتعامل معه بحكمة، حتى لو كان - من وجهة نظرها - حاداً أو غير مُنصف. وعلى منظومة السياسة الخارجية إجراء حوار مفتوح مع المنتقدين من المنظومة السياسية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، في داخل البلاد وفي العالم».

في التوصيتين الرابعة والخامسة تدعو الوثيقة حكومة إسرائيل إلى بذل جهود كبيرة في مجال تحسين العلاقات مع الأردن («والتي تدهورت إبان حكومة نتنياهو لدرجة تشكيل أزمة ذات انعكاسات استراتيجية») ومع مصر («في ما هو أبعد من التعاون في مجالي العسكر والطاقة وتوسيعه إلى المجال المدني»)، ثم تخصص التوصية السادسة لتنبيه حكومة إسرائيل إلى ضرورة «رؤية التفكك المستمر في الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين باعتباره خطراً مباشراً على أمن إسرائيل القومي، ثم العمل من أجل ضمان استقرار الوضع هناك بوسائل مختلفة من خلال تقليص بؤر التوتر المحتملة. وفي المقابل، وعلى مستوى منفصل، تصعيد الضغط السياسي ضد المحاولات الإيرانية لتطوير منظومة الصواريخ لدى منظمة حزب الله».

تعالج التوصيات الأخرى موضوعات العلاقات بين إسرائيل والدول الأوروبية، بينها وبين الولايات المتحدة، بينها وبين الحزب الديمقراطي الأميركي، بينها وبين دول حوض البحر المتوسط، بينها وبين الدول المحيطة بالبحر الأحمر، كما تعالج المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الإسرائيلية ودور وزارة الخارجية ووزارة التعاون الإقليمي وضرورة التنسيق بينهما، وتدعو إلى فصل لجنة الخارجية والأمن البرلمانية إلى لجنتين اثنتين، واحدة للشؤون الأمنية وأخرى للشؤون الخارجية، إضافة إلى التوصية (رقم ١١) التي تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى «تأييد مخطط الاتفاق النووي مع إيران كإطار عام لتوجه المجتمع الدولي نحو تجميد المشروع النووي الإيراني والعمل من داخل هذا الإطار لتوسيعه بحيث يسري أيضاً على النشاطات والتحركات الإيرانية الإقليمية وعلى مساعيها الرامية إلى تطوير منظومات قتالية هجومية».

صدر حديثاً عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)
سوسن زهر

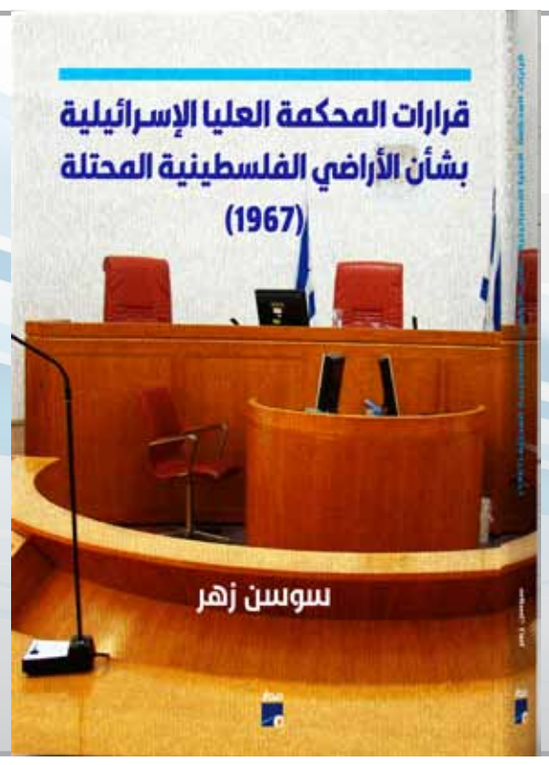

قوة أمنية إسرائيلية تراقب تظاهرة مناوئة لتفشي الجريمة وسط فلسطينيي الداخل وذلك في أم الفحم يوم ٢٢ تشرين الأول الماضي. (أ.ف.ب)

الأرض وإعادة تخصيصها كحد أدنى للعدالة غائبة تماماً من خطة الحكومة الإسرائيلية لتقليص حجم الجريمة!

كتب هشام نفاع:

تتحدث الخطوط العامة التنفيذية لخطة الحكومة الإسرائيلية، المنشورة الشهر الماضي، لما أسمته «معالجة ظواهر الجريمة والعنف» في المجتمع العربي للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦، عن الحاجة إلى إبعاد المجتمع أو شرائح منه بالأحرى، عن دوائر الجريمة ومنع التدهور والانضمام إليها. وهو ما يتضمن، من بين أمور أخرى أشرنا إليها في مقال سابق قبل أسبوع (خطة الحكومة الإسرائيلية ضد الجريمة تجاهر بنوايا قمعيّة للاحتجاج السياسي تحت غطائها)، خلق أطر للتعليم والتشغيل وتأهيل شبان عرب من أجل دمجهم في مسار حياة معياري، ومعالجة العنف في مؤسسات التربية والتعليم وفي صفوف الشبيبة.

هذا يفترض أن يتم، وفقاً لهذا القرار الحكومي، بمرافقة ومساعدة السلطات المحلية العربية، بخصوص الشباب العرب من جيل ١٨- ٢٤ عاماً ممن هم «خارج الأطر الثابتة»، تعليمياً وتشغيلياً. حددت الخطة هدف زيادة عدد الشبان في هذه الشريحة بـ ١٥ ألف شاب ضمن أطر تشغيل وتأهيل وتعليم وتعليم عال، إذ يفترض بوزارة التعليم أن تعمل، في إطار الموارد المخصصة في هذا القرار، على تنفيذ عدد من النشاطات: تفعيل خطة خماسية لتحقيق عدد من الأهداف بينها «تحسين وتطوير المناخ التربوي» وتعزيز «الشعور بالانتماء للطلاب على مستوى الصف والمدرسة»؛ رفع مستوى قدرات الطواقم التعليمية بخصوص مواجهة أوضاع من العنف في مؤسسات التعليم؛ تقليص التسرب الظاهر والخفيّ للطلاب من جهاز التعليم؛ رفع مستوى الشعور بالأمان والحماية لدى الطلاب وتقليص توتّر الطلاب بشكل جدي في حوادث عنف فيما بينهم.

من أجل تحقيق هذه الأهداف تم تحديد عدد من مسارات العمل الفعلية، منها تعميق التعاون بين جهات التربية والتعليم على مستوى مؤسسات التعليم وبين الجهات ذات الصلة على مستوى البلدة الواحدة. وتحديد ومعالجة الحالات التي يحتاج فيها الطلاب إلى تدخل، وذلك من خلال أشكال من التعاون وتوفير الموارد على مستوى السلطة المحلية، وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، وسلطة الأمان الاجتماعي وغيرها. كذلك، تشدد الخطة على وجوب التركيز على المناطق والمواقع التي سجلت فيها نِسب عالية لملفات الجنوح والجنايات التي تم فتحها لأبناء شبيبة وذلك بالتنسيق مع جهات إنفاذ القانون والمعالجة ذات الصلة. من بين النشاطات التي يجب أن يتم تنفيذها: تفعيل خطة تشمل تحسين المناخ التعليمي وتطوير أدوات لتحديد الطلاب الذين في خطر عالٍ للتسرب وفقا لعدد من المتغيرات. كذلك مرافقة تربوية علاجية للطلاب الذين تبين أنهم في خطر وذلك من أجل ضمان وجود شخص مسؤول بالغ، بشكل جدي مؤثّر ومتواصل، لمساعدة هؤلاء الطلاب والمتابعة الجارية لحضورهم في المدرسة والاتصال بالجهات العلاجية والتأهيلية ذات الصلة في المجتمع وفي البلدة.

هناك إشارة أيضاً إلى وجوب توسيع رقعة إعطاء العلاجات على المستوى الفردي في القضايا السلوكية الخطرة، بما في ذلك الجهات ذات الصلة في السلطة المحلية العينيّة. وتفعيل خطة تربوية لمنع العنف في العائلة في إطار برنامج محدد يتضمن تأهيل مستشارات تربويات وطواقم تربية تعمل في إطار برنامج «مجتمعات وأزواج بدون عنف» في الصفوف الحادية عشرة في المدارس وفقاً لما تستدعيه الحاجة. وإقامة مراكز مرتبطة بالخدمات النفسية التربوية لمعالجة الطلاب الذين يعانون من مشاكل سلوكية بما في ذلك توسيع مساحة الردود العلاجية. تتحدث الخطة أيضا عن تفعيل عدد من البرامج التي يفترض بها خدمة كل تلك الأهداف المذكورة أعلاه، وذلك من أجل الوصول إلى تقليص الفجوات التعليمية وإعادة الطلاب إلى مسار التعليم الطبيعي.

فيما يتعلق بوزارة التربية ولتعليم مباشرة، تنص الخطة الحكومية على توجيه الجهات المهنية في الوزارة للمساهمة الفعالة في اللجان اللوائية التي سيتم تركيزها من قبل ممثلي «السلطة الوطنية للأمان المجتمعي» والمشاركة في تقديم البلاغات وفي عمليات الإشراف والرقابة من أجل إزالة كل العوائق التي يمكن أن تظهر خلال تفعيل هذه البرامج.

ألوف الشباب العرب خارج أطر التعليم والعمل

تتحدث الخطة أيضا عن تشجيع تشغيل الرجال العرب الشباب الذين يفتقرون إلى أطر تعليم أو تشغيل أو تأهيل ثابتة. وتضع أمامها هدف تقليص ما تسميه «انعدام الفِعل» في صفوف شباب عرب في أجيال ١٧- ٢٥ عاما، وممن تتوفر في أوضاعهم الشروط التالية: لم ينهوا ١٢ سنة تعليمة، لا يتواجدون في إطار تشغيلي، ولا تأهيل مهني ولا تعليمي وغير مسجلين في مكاتب التشغيل رسمياً كمن يبحثون عن عمل.

أما الاقتراح التنفيذي فهو أن توضع أمامهم طرق للدخول في مسار حياة معياري طبيعي، وذلك من خلال تقديم المساعدة لهم على مواجهة المعيقات والاحتياجات العينية لهذه المجموعة من أجل الاندماج في دائرة العمل.

على المستوى الفعلي، تتحدث الخطة عن تحديد عيني والاستعانة بجهات وسيطة مثل الجمعيات من أجل الوصول إلى جمهور الهدف الخاص بهذه الخطة، بما في ذلك تحديد هؤلاء الشبان من قبل أصحاب وظائف محددين يتم تأهيلهم لذلك في المراكز البلدية أي على مستوى السلطة المحلية وبالتعاون مع جهات إضافية منها: وزارة التربية ولتعليم، مؤسسة التأمين الوطني (الضمان الاجتماعي)، السلطات المحلية، وقادة رأي عام في المجتمع وما شابه. وكل ذلك، تقول خطة الحكومة، من أجل خلق تواصل ملموس بين هؤلاء الشبان. لغاية زيادة الوضوح وإلغاء العوائق، سيتوجّب على أصحاب وظائف محددين الوصول إلى أولئك الشباب بالتنسيق مع الجهات الميدانية العاملة من قبل سلطة التطوير الاقتصادي وسلطة الشباب في وزارة المساواة الاجتماعية.

توجّه الخطة الحكومية إلى تفعيل برنامج بعنوان «سنة انتقالية» لمدة ٦- ١٢ شهرا بحيث تشكل خطة شاملة ومكثفة للتطوير التشغيلي للشباب، وتشمل مركبات منها: المرافقة الشخصية وعلى مستوى مجموعات التأهيل المهني، تعليم اللغة العبرية ومنح الشباب مؤهلات إضافية يحتاجون إليها في سوق العمل.

هناك إيعاز بالقيام بما تسميه الخطة تأهيل هادف لشبان خارج الأطر التعليمية والتشغيلية أو التأهيل الثابت، بحيث تتيح لهم الاندماج في سوق العمل وتوفير ما ينقصهم من مؤهلات مطلوبة مثل معرفة اللغتين العبرية والإنكليزية، وإتقان والتمكّن من الوسائل الرقمية المختلفة، وتطوير مقاييس لفحص مدى فاعلية هذه الخطة ابتداء من العام ٢٠٢٣. وبموازاة ذلك إجراء بحث نوعي بخصوص الظروف التي تدفع بهؤلاء الشباب للبقاء خارج أطر العمل وخارج أطر التعليم أو التأهيل وأن يجري الفحص مع شرائح الشباب أنفسهم بشأن ماهية الخطوات أو الطرق التي يمكنها أن تشجّع اندماجهم في واحد من تلك الأطر.

تتحدث الخطة عن توجيه الجهات ذات الصلة على المستوى الميداني للقيام بدور فاعل في اللجان البلدية التي سيركزها ممثلو «سلطة الأمان المجتمعي» وفقا لخطة عمل ستتم بلورتها. توجه الخطة الحكومية سلطة التشغيل للعمل على زيادة الاستجابة لجمهور الهدف الشاب الذي تتحدث عنه بواسطة عدد من الوسائل والأدوات.

ملاحق هذه الخطة التي وضعتها جهات الاستشارة القانونية العاملة في الحكومة، تتحدث عن ضرورة وجود مركبات إضافية للمساهمة في الإطار التربوي والمجتمعي والرفاهي والتشغيلي، المخصص لإتاحة إجراء علاج شامل لقضايا عميقة متعلقة بإبعاد شرائح كبيرة، والشباب منها خصوصاً، عن دوائر الجريمة ومنع التدهور والانضمام إليها. وكذلك، وجوب القيام بنشاطات للعلاج ومنع العنف وتأهيل متورطين في الجريمة ومعالجة المتضررين من المخالفات.

كذلك توجد حاجة للقيام بنشاطات مختلفة على المستوى البلدي في الجوانب المتعلقة بمواجهة الجريمة وتعزيز القدرة على تعاطي مواجهة السلطة المحلية نفسها في هذه المجالات. هذه الخطة تشبه من حيث تركيبتها الخطة الحكومية السابقة من ناحية ضرورة التطرق إلى جوانب مجتمعية إضافية تتجاوز مسألة إنفاذ القانون مباشرة، ومواجهة العنف والجريمة على مستوى عيني ومحدد لا أكثر، نحو الذهاب إلى ضرورة إجراء بحث وتوفير علاج لما يمكن اعتباره بنية تحتية أو أرضية أو ظروف محيطة، متّصلة بنشوء هذه الظاهرة وتفاقمها في المجتمع العربي وخصوصا بين الشباب.

التعاطي مع جميع المسائل شريطة ألا تصل إلى قضية الأرض!

مثلما في خطط سابقة يبقى الامتحان في مستوى التطبيق، المستوى العملي. وهذا حتى قبل أن يتم فحص مدى الفاعلية المحتملة في المقترحات العينية التي تأتي بها الخطة. هنا يمكن إجراء مقارنة مع ما تضمنته خطط سابقة وخصوصا الخطة المفصلة الأخيرة التي صاغتها لجنة المديرين العامين للوزارات الحكومية الإسرائيلية، وترأسها مدير مكتب رئيس الحكومة. وكما أشرنا في مقال سابق تناول تلك الخطة، فقد خرج طاقم المديرين العامّين في الحكومة السابقة من النطاق الضيّق للتعاطي مع الجريمة كفعل مخالفة قانون فقط، وتناول سياقات اقتصادية-اجتماعية لها. وهذا ربط مهم بين خلفيات مركبة وبين سلوك اجتماعي ناجم عنها أو متأثر بها. وهو يتيح التعامل مع القضية بلغة وأدوات السياسة وليس بلغة إنفاذ القانون الضيقة جداً. إن مجرّد التطرّق إلى الجانب الاقتصادي، وهو الطبيعي والمفروض منطقياً وعلمياً في أي مكان آخر، يُعد «تطوراً» في الحالة الإسرائيلية؛ إذ تمّ على الدوام نسب الجريمة والعنف بين المواطنين العرب إلى «ثقافتهم» أو «عدم احترامهم القانون». فجرى تجريم العرب بما يتعرضون له من عنف وجريمة. أما وقد تناول أخيراً مستند رسمي القضية من جانبها الاجتماعي- الاقتصادي، فهو عملياً تكذيب مهم لمجمل الخطاب الرسمي الدارج على ألسن عنصرية مختلفة وكثيرة في المؤسسة الحاكمة.

هذه الخطة الحالية أيضا سترافقها لجنة بمشاركة مدير عام مكتب رئيس الحكومة، والمدير العام لوزارة العدل، والمسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية. مرة أخرى، بالإضافة إلى التأكيد على حضور الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون في الحيز العام ووضع أهداف (متواضعة يجدر القول) لتقليص وخفض نسبة الجرائم، فإن مسائل متعلقة بالتعليم والعمل والتشغيل يتم إيرادها هنا. ولكن يمكن التحدث عن قضايا أخرى ومجالات كاملة أخرى ناقصة ولا يتم التطرق إليها.

ففي إسرائيل يتم التعاطي مع جميع المسائل والقضايا شريطة ألا تصل إلى قضية أساس هي الأرض. فالمدن والقرى العربية في حالة أشبه بالحصار ولا يمكنها أن تتطور وأن تتوسع مما يزيدها اكتظاظاً وازدحاماً. ثمة مساحة ثابتة للسكن، والمساحات للصناعة والاقتصاد والإنتاج والسياحة شبه معدومة، ولكن مع ازدياد مستمر في عدد السكان، والنتيجة هي اكتظاظ متزايد على نحو مستمر ولكن بدون أن ترافقه منشآت وفضاءات للتطور، سواء السكني أو الاقتصادي أو الثقافي والترفيهي للناس.

القضيّة العميقة المغيّبة هي أنه لا يمكن الحديث عن تشغيل وعن زيادة انخراط شباب غير عامل وغير متعلم في أطر تأهيلية وتعليمية وتشغيلية، طالما لم يتم توفير بنية تحتية تشغيلية وبدائل عمل في مناطق صناعية وفي مناطق إنتاج وفي مناطق تجارية تفتقر إليها معظم البلدات العربية. هذا إلا إذا كان المقصود مواصلة تشغيل شباب في مرافق وقطاعات تقع في بلدات يهودية حيث توجد مراكز تشغيل ومراكز تجارية ومراكز صناعية وما شابه، وإبقاء البلدات العربية بمثابة فنادق ينام فيها العمال بعد عودتهم منهكين من مراكز العمل والتشغيل في البلدات اليهودية القريبة منهم، وأحيانا البعيدة عنهم.

إن قضية التشغيل والانخراط في العمل لا تحتاج إلى مرافقة اجتماعية ونفسية وتقديم تأهيل تعليمي تدريسي فقط، وإنما أيضاً تحتاج بالتوازي التام إلى توفير مراكز وبنى تحتية تشغيلية للبلدات العربية سواء كانت مدناً أو قرى، وهذا يتطلب شيئاً واحداً واضحاً: توفير مساحات من الأرض وموارد حيّزية لاستيعاب النمو السكاني، ومن جهة أخرى إقامة المنشآت اللازمة والضرورية لتشكل أماكن لتشغيل هؤلاء الشباب الذين اعترفت الحكومة هنا بأنهم يجدون أنفسهم بلا عمل وبلا تعليم وأمام فراغ يدفع أقساماً منهم نحو مسارات تهدّدهم وتهدّد مجتمعهم.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية